

## تأثير سقوط النظامين التونسي والليبي على بناء الاتحاد المغاربي

عبد الحق مستور \*

لقد اختلفت المسميات التي أطلقت على الأحداث الأخيرة، التي اجتاحت المنطقة العربية، فكل حاول توصيفها حسب المشرب الفكري الذي ينهل منه. إما دعما لها وتفاءلا بنتائجها، ومن تمتوصيفها بالربيع العربي أو الثورات العربية، وإمانقدا واستنكارا لها، حيث لا تمثل، في نظره، سوى انتفاضات واحتجاجات شعبية سرعان ما تزول، وهناك من يقف علنانقيض من ذلك؛ إذ يرى فيها مجرد مؤامرة كونية وتدخل أجنبي سافر لبعث فوضى خلاقة في جسم الأمة الصامد، أو ربيع إسلامي يريد الهيمنة على الحياة السياسية تحت عباءة الدين<sup>192</sup>. ورغم اختلاف التوصيفات باختلاف المرجعيات، فالمتفق عليه أن هناك شعوب تتحرك أرغمت الكل على الاستماع إليها وتنفيذ مطالبها، و ذهبت إلى حد الإطاحة بعروش، ما كان إسقاطها، يخطر على بال أحد بالأمس القريب!!.

وعليه، فالحرك السياسي الذي عرفته المنطقة العربية عامة لا يستهان به، خصوصا ما حدث في منطقة شمال إفريقيا مع إسقاط النظامين التونسي والليبي، والذي أوحى بوجود رغبة لدى هاتين الدولتين لبعث الروح في الجسد المغاربي من جديد. كما أن الحراك السياسي في المغرب والجزائر وإن لم يفضي إلى تغيير في أنظمة الحكم فإنه قد ساهم في الدفع بعجلة الإصلاحات سواء في شقها السياسي (الإصلاح الدستوري في المغرب) والاقتصادي بغية تلبية مطالب الحراك الشعبي الطامح إلى تحسين وضعيته المعيشية وتوسيع الهامش الديمقراطي والمشاركة في تدبير الشأن العام. وحيث أننا نعيش في عصر العولمة والتكتلات الاقتصادية، فإن البقاء للتكتلات الإقليمية المندجة والقوية بتنوعها الاقتصادي وما تمتلكه من قدرات بشرية وثروات طبيعية، خصوصا أن المنطقة المغاربية توجد بالقرب من تكتل اقتصادي قوي، ألا وهو الاتحاد الأوروبي، وحيث أن غالبية البلدان المغاربية لها علاقات فردية (دولة مع تكتل بدل تكتل مع تكتل) مع السوق الأوروبية، وتحتاج لتحسين شروط هذه العلاقة إلى تكتلات فيما بينها لتستطيع تحسين الشروط التبادل الاقتصادي. كما أن المنطقة المغربية الغنية بثرواتها الطبيعية (البتروال الغاز والفوسفات) والإمكانات الفلاحية الموجودة في المغرب وتونس، والققطاع العام القوي في الجزائر يقابله قطاع خاص قوي في المغرب وتونس، والعجز في الميزانية لدى المغرب وتونس وموريتانيا يقابله فائض في الميزانية في كل من الجزائر وليبيا، مما يثبت أن مصلحة الشعوب التي كانت المحرك الأساسي للحراك الشعبي هي مع كل ما يعود على المنطقة بالخير والتنمية. في هذا السياق تأتي المبادرة التي قادها الرئيس التونسي الجديد منصف المرزوقي لإعادة تشكيل المغرب العربي وبعثه من جديد. لذلك فإن طموح قيادة المنطقة المغاربية ما بين المغرب والجزائر بالإضافة إلى مشكلة الصحراء لا يجب أن تشكل عائقا أمام انطلاق المنطقة المغاربية في الوحدة لحجز موقعها في الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالكيانات الأحادية، ولتلبية مطالب شعوبها التوافق للعيش الكريم.

\* طالب دكتوراه، تخصص قانون عام وعلوم سياسية / جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق سلا، الرباط <kratiabelhak@gmail.com>

<sup>192</sup> شفيق بومنيجل، "الانتفاضات العربية: محاولة لفهم الدوافع، واستشراف المآلات"، مجلة المستقبل العربي، العدد 398، نيسان/أبريل 2012، ص: 229-230؛

وكذلك عبد الاله بلقزيز على الرابط التالي: <http://www.alfikralarabi.org>

**السؤال:** هل تلعب الأنظمة التي أنتجها الحراك الشعبي في ليبيا وتونس دورا إيجابيا في إعادة إحياء الاتحاد المغاربي، أم أن الخلافات الداخلية والتدخلات الأجنبية ستظل عائقا في تشكيل هذه الوحدة.

### الفرضيات:

- أنظمة الحراك الشعبي في تونس وليبيا ومدى قدرتها على خلق شروط ذاتية إيجابية داخلية (مما سيجعل الدول المغاربية التي لم ينجح فيها الحراك تعي خطورة الجمود لديها) تنعكس إيجابا على البناء المغاربي.
- فشل دول الحراك الشعبي المغاربية في إنجاح الانتقال الديمقراطي، مما سيعمق حالة الجمود التي يعيشها الاتحاد المغاربي.
- هل يخلق الحراك الشعبي وعيا جماعيا لدى قادة دول المغاربية من أجل تجاوز الخلافات الثنائية وتلبية طموح الشعوب المغاربية في الوحدة والتنمية.

وكمحاولة أولى لمقاربة هذه الفرضيات رأينا أن نجيب عليها من خلال المسار البحثي التالي:

**المحور الأول:** في ضرورة خلق التكامل المغاربي.

**المحور الثاني:** هل لتونس وليبيا القدرة على بعث الاتحاد المغاربي.

**المحور الثالث:** قدرة المغرب والجزائر على تجاوز خلافتهما وتحقيق الاندماج المغاربي.

### المحور الأول: في ضرورة خلق التكامل المغاربي.

**أولا- في أهمية الوحدة والتكامل:** كان لسقوط الحضارة العربية والإسلامية في برائن التخلف والوهن، بفعل الاستعمار الغربي الذي اجتاحت المنطقة العربية ونهب ثرواتها، وساهم في بث عوامل التجزئة والتشرد في جسم الأمة المنهك، من خلال اتفاقية "سايس- بيكو"؛ والتي تمت ترجمتها فعليا بسقوط الخلافة العثمانية في 1924، وما صاحبها من تفتيت للدول التابعة لها، حتى تم نعيها نهائيا مع سقوط فلسطين في يد الصهيونية الإحلالية، والإجهاز بالتالي على كل محاولة للوحدة والتكامل. ولقد انبرى المصلحون من أبناء الأمة لتوصيف الداء وإيجاد العلاج المناسب للخروج من حالة الانحطاط الذي شمل كل مناحي الحياة، وأدى إلى تمكن الاستعمار من مقدرات البلاد العربية والإسلامية. وقد جاءت توصيفاتهم ونتائجهم مختلفة باختلاف مشاربهم وأصنافهم؛ من قائل أن السبب يكمن في الابتعاد عن الإسلام خصوصا ما يحقق الشورى ورقابة الأمة على حكامها<sup>193</sup>، ومن قائل بضرورة الالتحاق بركب الحضارة الغربية، وعلمنة مؤسسات الدولة، وفصل السلطة الروحية عن السلطة الزمنية<sup>194</sup>، وهناك من ذهب إلى إبعاد من ذلك حيث دعا إلى الانسلاخ عن تراث الأمة وتحقيق ما أسماه "بالقطيعة المنهجية"<sup>195</sup> مع هذا التراث الزاخر، وهناك من ربطه بالاستبداد سواء الديني أو السياسي<sup>196</sup>، بالإضافة إلى من عزاه إلى الأمية والجهل.. وغيرها. وما زالت الأقلام تسيل والصحف تسود في البحث عن علاج لداء الانحطاط ما دامت الأمة تعيش تحت وطأة التخلف والتشرد. ولكن الذي لا شك فيه أن هذه الأسباب وغيرها، إنما هي محصلة ونتيجة لواقع التجزئة والانقسام التي تعيشه الأمة العربية؛ إذ هو أصل داء الانحطاط والتخلف والتبعية وما عداه من

<sup>193</sup> منير شفيق، *الفكر الإسلامي المعاصر والتحديات*، دار البراق للنشر، ط 3، 1991، ص: 21.

<sup>194</sup> محمد عمارة، *نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم*، نخضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص: 4.

<sup>195</sup> عبد الله العروي، *مفهوم العقل*، المركز الثقافي العربي، ط 3، 2001، ص: 10.

<sup>196</sup> منير شفيق، *الفكر الإسلامي المعاصر والتحديات*، مرجع سابق، ص: 23.

أسباب، وإن كانت لها وجاهتها ونصيبها بالقدر الذي تتوغل فيه، في هذا القطر أو ذاك، إلا أنها تبقى أمراض عرضية تزول بزوال التجزئة. وقد حاول الأستاذ منير شفيق معالجة هذا الموضوع بما لا يطلبيه استزادة؛ حيث جعل ما وقع للأمة العربية من عجز وضعف وهزائم نفسية يعود إلى *"الدولة القطرية والعقلية القطرية والسياسة القطرية والإيديولوجية القطرية حين تتحول إلى اتجاه وتوجه"*<sup>197</sup>، ولا يعادها في ذلك إلا التدخل الخارجي خصوصاً الصهيوني منه. لذلك، أكد أن مصير الأمة العربية رهين بمدى استجابتها لنداء الوحدة والتكامل والتنسيق فيما بين مكوناتها؛ إذ هو الطريق الوحيد للخروج من نفق التبعية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة التحديات الخارجية والصهيونية<sup>198</sup>.

إن مطلب الوحدة والتكامل، والذي هو مطلب كل مواطن عربي حر، لن يتحقق بمجرد القفز على حواجز التجزئة القطرية التي جعلت كل قطر ينكفي على ذاته، ولا بالأحرى تقزيم حجمها جغرافياً وديمقراطياً، وجعلها تندمج في تكتلات واتحادات فارغة المعنى والمبنى، لا تصبوا إلى طموح شعوب المنطقة؛ لأن كل هذه الاتحادات الشكلية هي مجرد تعبير عن مرحلة عرضية لا تمت لمصير المنطقة العربية بصله، هدفها تحقيق التعاون الاقتصادي في هذا القطر أو ذاك، والخروج من الضائقة المالية، وسرعان ما تعود إلى ما كانت عليه من تشرذم وانقسام؛ لأنها لم تعي بعد، التاريخ المشترك والأرض المشتركة والمصير المشترك الذي يجمع سكان المنطقة العربية، ناهيك عن العقيدة المشتركة، كما أنها لم تعي بعد أن تحقيق الاندماج في مستوياته الاقتصادية أو السياسية، لا يمثل إلا مرحلة واحدة في طريق تحقيق التحرر العربي الكامل، والذي يعني كما أوضح ذلك الأستاذ سعيد الحسن: "تحرير الأرض من الاحتلال وتحرير الإرادة والإمكانات العربية من التبعية"<sup>199</sup> وهذا، للأسف، ما يحدث في أغلب المناطق العربية؛ إذ زالت فلسطين الجزء الذي لا يتجزأ من الأمة العربية تحت الاحتلال الصهيوني، ولا زالت أغلب البلاد العربية تابعة للنفوذ الأنجلوساكسوني (الأمريكي خاصة) والفرانكفوني (الفرنسي على وجه الخصوص في المنطقة المغاربية)؛ حتى إنها —أي الكيانات القطرية— ستطلب الحماية والأمن إذا اقتضت الضرورة من العدو على حساب الأشقاء العرب وضدهم<sup>200</sup>. فكيف يعقل، إذا، بناء تحرر عربي شامل، ولم تتوفر بعد الشروط الدنيا لتحرير الأرض، والإرادة، والإمكانات العربية من الاحتلال والتبعية!

**ثانياً - الروابط المشتركة بين الدول المغاربية:** منذ أن دخل الإسلام إلى المغرب الكبير على يد عقبة بن نافع، وأهله منصفون في بوتقة واحدة تشمل الأمازيغ والعرب تحت سقف العقيدة الواحدة والمذهب الواحد؛ إذ يتميز بخلوه نسبياً من تعدد المذاهب (المذهب المالكي على وجه الخصوص)<sup>201</sup>، هذا التوحد في الدين انعكس إيجاباً على استقراره وأبعده عن القلاقل والفتن؛ وإن كان قد حاول الاستعمار استغلال التنوع العرقي في المغرب بين العرب والأمازيغ فيما كان يعرف بالظهير البربري 1930 ليهب أحابيل الفتنة ويفرق فيما بين الإخوة على أساس التمييز العنصري، لكنها فشلت فشلاً ذريعاً بفضل التماسك والتآخي العربي الأمازيغي. ويصل سكان الاتحاد حالياً 92.5 حسب إحصائيات 2012<sup>202</sup>، وتصل

<sup>197</sup> منير شفيق، *التجزئة والدولة القطرية*، دار الشروق، ط 1، 2001، ص: 13.

<sup>198</sup> نفس المرجع السابق، ص: 32.

<sup>199</sup> سعيد خالد الحسن، *التحرر العربي والنظام الدولي*، طوب بريس، ط 1، الرباط 2010، ص: 57.

<sup>200</sup> نفس المرجع السابق، ص: 59.

<sup>201</sup> أحمد الريسوني، جريدة التوحيد بتاريخ 2011/03/28 على الموقع : <http://www.maghress.com>

<sup>202</sup> <http://ar.wikipedia.org>

مساحته إلى ستة ملايين كيلومتر مربع<sup>203</sup>، وقد حباها الله بمجموعة من المقدرات الطبيعية المتنوعة (غاز، بتول، فوسفات...) وإمكانات بشرية هائلة تمكنها من لعب دور طلائعي في النظام الدولي في حالة تم تحقيق التكامل والاندماج. ومن المفارقات الغريبة التي أسست للمشهد المغاربي، تلك الروح الجماعية والعقيدة الجهادية التي تمتع بها المغاربة في نضالهم المشترك ضد المستعمر الفرنسي<sup>204</sup>، والتنسيق المتبادل بين أعضاء الحركة الوطنية؛ والذي ترجم في طرد المستعمر، لكنه لم يستثمر في بناء أمن قومي جماعي وترك الطريق معبدة نحو تأسيس دويلات قطرية.

### المحور الثاني: تونس وليبيا بين مبادرة تفعيل الاتحاد المغاربي وعدم الاستقرار الداخلي:

هبت نسائم الحراك العربي على العالم العربي، بعد عقود من الجمود السياسي والاقتصادي، مخلفة وراءها العديد من الأحداث، كان لها الأثر البالغ في تغيير الجغرافية السياسية، لعدد من البلدان العربية. ولعل من بعض حسنات هذا الحراك السياسي، تلك المبادرة لتفعيل الاتحاد المغاربي التي دعا إليها الرئيس التونسي منصف المرزوقي والتي لاقت استحسانا من باقي قيادات المغرب العربي خصوصا ليبيا. واقترح بعد موافقة كافة القادة المغاربة عقد قمة مغاربية قبل انتهاء سنة 2012 في تونس<sup>205</sup>، والتي لم تحدث حتى الآن مما يتيح معه افتراضية أن الدعوة لم تجد أذانا صاغية، وإنما كانت مجرد انخاء ملتوية (خصوصا من المغرب والجزائر) حتى تمر عاصفة الحراك الشعبي بسلام؛ لأنه بمقياس التحرر العربي، الذي يحرر الأرض من الاحتلال والإرادة من التبعية، فلا زلنا نشاهد الإرادة مستعبدة وإن تحررت الأرض رمزيا.

من جانب آخر، لا زالت تونس تعيش مرحلة عدم الاستقرار السياسي المتمثل خصوصا في حدة الاستقطاب الأيديولوجي بين التيار الإسلامي والتيار العلماني حول مستقبل البلاد، بالإضافة إلى ارتفاع منسوب المطالب الشعبية إلى حد يُعجز الحكومة التونسية<sup>206</sup>. والصراع المحتدم بين مسلحين ليبيين يحاولون التسلل إلى تونس، واحتضان بعض بقايا النظام الليبي في تونس والجزائر مما يعكر صفو الأجواء فيما بينهم<sup>207</sup>. وفي الجانب الليبي مازالت هنالك العديد من المجموعات المسلحة التي ترفض تسليم السلاح إلى المجلس الوطني الانتقالي<sup>208</sup>، مما يبقّي خيار التصعيد قائما بين هذه الجماعات والدولة، وفيما بين الجماعات نفسها. ويعد التدخل الأجنبي هو التحدي الأكبر الذي يواجه مستقبل ليبيا؛ إذ يعد الحلف الأطلسي شريك في تحرير ليبيا من نظام القذافي<sup>209</sup>، وبالتالي شريك في خيرات ليبيا وثرواتها؛ فليس من الممكن اعتبار تدخله من الحسنات التي يفيض بها على العالم العربي! لذلك، فالتحدي واقع على السلطة الليبية بأن لا تجعل من ليبيا محطة لتزويد الغرب بما يحتاجه من نفط.

وعليه، فالدولتان التونسية والليبية الحديثتان العهد بالثورة لا تزالان تعيشان تبعاتهما، ويتخبطان في مشاكل لا حصر لها؛ لا يلوح في الأفق القريب إمكانية الخروج منها، خصوصا وأن الإكراهات الداخلية تتفاقم يوما بعد يوم، والضغط الخارجي لا

<sup>203</sup> عادل الموساوي وعبد العالي حامي الدين، *المغرب العربي، التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، ص:*

<sup>204</sup> برحاب عكاشة، *الوحدة المغاربية في ذاكرة الحركات الوطنية والتحريرية*، منشورات فكر، الرباط، ط1، 2008.

<sup>205</sup> أحمد يوسف أحمد، "الربيع العربي والاتحاد المغاربي"، *مجلة المستقبل العربي*، عدد 397، مارس 2012، ص: 8.

<sup>206</sup> سيدي أحمد ولد أحمد سالم، *تونس ما بعد الثورة. تحديات الداخل والخارج*، على موقع الجزيرة :

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/03/201235104413781588.htm>

<sup>207</sup> أحمد يوسف أحمد، *الربيع العربي والاتحاد المغاربي*، نفس المرجع السابق.

<sup>208</sup> عبد الإله بلقزيز، "مشكلات ما بعد سقوط القذافي"، *مجلة المستقبل العربي*، عدد 393، نوفمبر 2011، ص: 120.

<sup>209</sup> نفس المرجع السابق، ص: 120.

تنأى بنفسها عن حشر أنفها في كل صغيرة وكبيرة، حفاظا على مصالحها وضمان موطأ قدم لها في المنطقة، أو مناوئة لصعود الحركات الإسلامية. فكيف يمكن الحديث عن بناء اتحاد مغاربي في ظل هذه المتغيرات، صحيح أن دعوة الرئيس التونسي لا يمكن أن تكون إلا دعوة إيجابية ستجلب لسكان المنطقة لا محالة العيش الكريم، في عالم بات لا يؤمن بالكيانات القطرية التي تنتهي مع أول هزة اقتصادية أو سياسية؛ ولكن هناك محددات بنوية لا يمكن تجاهلها تحول دون تحقيق التكامل المغاربي. خصوصا، وأن الدولتين الفيتيتين؛ وإن كانتا قد حررتا البلاد من الأنظمة الاستبدادية التي كانت تشكل عائقا في تحقيق هذا التكامل، إلا أنه لم يتم بعد تحرير العقول من التبعية؛ وبالتالي تمكينها من حقيقة أن الأمة العربية أمة واحدة، لا وجود (وجود عزة وكرامة) لكيان مستقل من دون هذا التكامل العربي. وليس من نافلة القول أن نتحدث عن بناء الإتحاد المغاربي بالنظر إلى مشبطاته وعوائقه؛ لأن بناءه لا يعد مستحيلا إن توافرت الشروط الموضوعية التي تكمن في بناء إرادة التحرر من جميع القيود الذاتية و الخارجية.

### المحور الثالث: قضية الصحراء والتدخل الخارجي.

**أولاً - قضية الصحراء:** تعد قضية الصحراء "الغربية" من أكبر المعوقات التي تواجه بناء التكامل المغاربي. ولا زالت القضية تراوح مكانها رغم المجهودات المبذولة والمشاورات المتواصلة بين المغرب والجزائر وجبهة البوليساريو تحت رعاية الأمم المتحدة لإيجاد تسوية بين الأطراف المتنازعة على الصحراء<sup>210</sup>. النزاع وإن كان في ظاهره يبدوا بين المغرب وجبهة البوليساريو؛ إلا أنه في حقيقته لا يعدوا أن يكون نزاعا بين الجارين المغرب والجزائر، بالنظر إلى الإمكانات المتواضعة للجبهة، واحتضانها من طرف الجزائر، والتواجد فوق أرضها. وفي ظل تعنت هذه الأخيرة، ورفضها لأي حل يقدمه المغرب بهذا الخصوص؛ فالمغرب في الحقيقة قدم تنازلا واقعيًا، تمثل في تمتع الأقاليم الجنوبية بالحكم الذاتي تحت الإشراف المغربي، بعد فشل مخطط التسوية القائم على آلية الاستفتاء حول مبدأ تقرير المصير بإشراف الأمم المتحدة<sup>211</sup>.

القرار الذي قدمه المغرب يعتبر من أقصى ما يمكن أن يعطى في قضية تممسألة الوحدة الترابية، في حين أن الجزائر يمكنها تليين موقفها، والوقوف على ما هو أهم وأسمى من ذلك، وهو تحقيق التكامل المغاربي ونبذ مزيد من التفرقة والتجزئة التي خلفها المستعمر الفرنسي والاسباني؛ لأن تمسكها بحق تقرير المصير "للشعب الصحراوي"، إنما هو في حقيقته حق ضد رغبة الشعوب العربية في تقرير مصيرها المشترك، الذي يأتي من تاريخها المشترك فوق أرضها المشتركة. وبالتالي لا حق لكيان أن ينفرد بحق تقرير مصيره وأن يتحكم بمصير الآخرين، خصوصا إذا كان يقع ضمن حدود مشتركة و فوق أرض مشتركة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، مصير "الشعب الصحراوي" ليس في يده؛ وإنما الجزائر هي التي بيدها تقرير مصيره بالنظر إلى مصلحتها الجيوستراتيجية في المنطقة، وهكذا، يصبح مصيره متعلق بمصالح أنية قد تختفي باختفاء هذا النظام بزواله أو تغييره، وليس مصير، يقع ضمن مصير أوسع وأرحب، هو مصير الأمة العربية مجتمعة.

مشكل الصحراء لم يزد البلدين إلا فرقة وانعزالا عن محيطهما الإقليمي، وزاد من حدة الاستقطاب السياسي، وحشد المواقف المؤيدة و المعارضة لصالح هذا الطرف أو ذاك؛ حيث تعتبر كل عملية استقطاب وحشد لموقف معين، يكون على حساب الآخر، وبالتالي يكون كل ذلك على حساب التكامل العربي. بالإضافة إلى أن قضية الصحراء تستنزف ميزانية

<sup>210</sup> أحمد باسل البياتي، "دور منظمة الأمم المتحدة لتسوية نزاع الصحراء الغربية"، مجلة المستقبل العربي، عدد 400، ص: 40.

<sup>211</sup> قضية الصحراء المغربية بين الشرعية التاريخية و التشريعية القانونية، حسن خطابي، دار النشر المغربية، ط1، 2012، ص: 125، 126.

الدولتين، خصوصا الميزانية العسكرية في ظل الإنفاق الكبير في شراء السلاح؛ حيث تنفق الجزائر 3.11 %، والمغرب 3.31 %، وموريتانيا 3.83 %، من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2008<sup>212</sup>. ما يؤكد أن الإرادة المغاربية مسكونة بهواجس عسكرية، لا علاقة لها بالواقع الشعبي الذي تهدر أمواله باسمه فيما لا يريد! حتى أنها تهدر في تفكيكه وجعله كيانات قطرية متحاربة، لا علاقة لها بتاريخه المشترك ونضاله المشترك في سبيل تحرره المشترك.

أما فيما يتعلق بموقف موريتانيا، فهي واقعة تحت تأثير الاستقطاب السياسي، تارة لصالح المغرب وتارة أخرى لصالح الجزائر، رغم أن موريتانيا تعلن حيادها التام بخصوص قضية الصحراء؛ لكن العلاقات المتوترة بينها وبين المغرب في الآونة الأخيرة، خصوصا بعد رفض الرئيس عبد العزيز استقبال وزير الدولة المغربي عبد الله باها.

هذه القرارات من طرف الإدارة المغربية تجعلنا ندرك حقيقة مرة، تؤكد أن صانع القرار لا ينصت لأمال الشعب المغربي الذي يرنو ببصره نحو التكتل والتحرر، وأمسى (صانع القرار) يفضل تحقيق مصالح آنية تضيق بضيق المكان، ولا تتسع باتساع ورحابة المغرب العربي؛ حتى أنه لا ضير إذا قلنا أن بناء الاتحاد المغربي أمر دونه دخول الجمل في سم الخياط! .

**ثانيا- التدخل الخارجي:** لا يمكن القول بأن فشل التكامل المغربي راجع إلى نظرية المؤامرة التي تحيكها القوى الخارجية لإفشال أي مشروع نضوي عربي، وبتناسي المحددات البنوية المتمثلة في غياب إرادة التكامل العربي. لكن في المقابل لا يجب أن ننسى أن للقوى الخارجية مصالح حيوية تسعى للحفاظ عليها بكل السبل المتاحة، سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة. وهذا التحرك الأجنبي لا يدخل في عقيدة التآمر بقدر ما هو عمل دائم ومستمر من أجل حفظ مصالحهم وتواجدهم بالمنطقة.

لقد مرت الهيمنة الخارجية على المجال المغربي بعدة مراحل، لكن أهمها تبقى لفرنسا وتليها من بعد، الولايات المتحدة الأمريكية؛ فالتبعية المغربية لفرنسا خصوصا في المجال الاقتصادي ليست وليدة اليوم، إنما تعود للمرحلة الاستعمارية وما بعدها؛ إذ ظل خط الواردات والصادرات متجه نحو فرنسا<sup>213</sup>. وقد استهدف الاستعمار في المنطقة المغربية ضرب الهوية<sup>214</sup>؛ باعتبارها رصيда مشتركا بين الشعوب المغربية؛ حيث إذا ضربت الهوية يسهل اختراق المجتمع وإحاقه بالثقافة الأجنبية، وهذا ما حدث فعلا؛ إذ وقعت فئة من أبنائه تحت التأثير الغربي تدعوا إلى قيم المجتمع الغربي، والانسلاخ من هوية الأمة ووحدتها.

من جهة أخرى، بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة من الحرب العالمية الثانية، مستثمرة تراجع القوتين التقليديتين فرنسا وبريطانيا بعد الحرب، لتتنافس النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، والنفوذ الفرنسي في المغرب العربي<sup>215</sup>. القوى الأمريكية و الأوربية في المنطقة المغربية، لا يهمنها صيغ التكامل والإتحاد إلا بالقدر الذي يوفر لها سوقا مشتركة موحدة جمركيا و تجاريا، تسمح لشركاتها بالمرور بحرية والاستفادة بشكل أكبر من التعامل الثنائي، الذي لا يوفر إلا سوقا استهلاكية صغيرة مقابل سوق تفوق 90 مليون نسمة، كما هو الحال في المنطقة المغربية الواعدة<sup>216</sup>؛ لأن تكامل المنطقة

<sup>212</sup> ماريا دو روزاريو دو مارتس فاز، وألفارو فاسكونسلوس، *تكلفة عدم إنجاز مشروع الاتحاد المغاربي*، مركز الجزيرة للدراسات، عدد 22، ط1، 2011، ص: 26.

<sup>213</sup> عبد الحميد براهيم، *المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية*، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996، ص: 85.

<sup>214</sup> أحمد المالك، *المغرب العربي وسؤال الهوية*، مختبر الدراسات الدستورية والسياسية، مراكش، ط1، 2010، ص: 39.

<sup>215</sup> عبد الإله بلقزيز، "النظام الشرق أوسطي والنظام المتوسطي والبدائل"، مقال منشور على موقع مجلة الرأي الآخر عدد 24، أيلول 2008.

<http://www.rai-akhar.com>

<sup>216</sup> عمار جفال، "أثر العوامل الخارجية على المسار التكاملي بين دول المغرب العربي"، مختبر الدراسات الدستورية والسياسية، مراكش، ط1، 2010، ص: 63.

العربية و توحيدها يتناقض في العمق مع المصالح الحيوية للدول الغربية، التي تفضل أن تبقى التجزئة القطرية هي العنوان الرئيسي للدول العربية؛ حيث أن في تشتها ضعفها، مما يسهل الهيمنة الغربية على مقدرات الأمة وتفكيك أوصالها إلى وحدات متناحرة<sup>217</sup>.

### لائحة المراجع:

1. تكلفة عدم انجاز مشروع الاتحاد المغاربي، مركز الجزيرة للدراسات، عدد 22، الطبعة الأولى، سنة 2011.
2. المستقبل المغربي البديل، مصطفى الفيلالي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 399، ماي 2012.
3. الربيع العربي و الاتحاد المغاربي، احمد يوسف احمد، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 397، مارس 2012.
4. الاتحاد المغاربي بين ضعف الارادة وتزايد التحديات، مصطفى عبد الله ابو القاسم خشيم، نفس العدد.
5. قضية الصحراء المغربية بين الشرعية التاريخية والمشروعية القانونية، حسن خطابي، دار النشر المغربية، ط1، 2012.
6. المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، عبد الحميد براهيم، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996.
7. اتحاد المغرب العربي في العالم العربي، تركيبة في التنمية والاندماج الاقتصادي، احمد صديق، افريقيا الشرق، ط1، 1990.
8. الحراك السياسي ومعالم النظام المغاربي الجديد، محمد بوبوش، الساسة الدولية، عدد 189، يوليو 2012.
9. الاندماج المغاربي وقضية الصحراء، أناس المشيشي، مطبعة طه حسين، 2009.
10. المغرب العربي، التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، عادل الموسوي وعبد العالي حامي الدين، <http://albayan.co.uk/Files/articleimages/takrir/4-3-8.pdf>

<sup>217</sup> عبد اللطيف الخناشي، "إنجاز الاتحاد المغاربي بين أكرهات الداخل وأكرهات الخارج"، مختبر الدراسات الدستورية والسياسية، مراكش، ط1، 2010، ص: 116.